

دفتر أحوال الجامعات المصرية

مقدمة :

العلم هو القدرة على ملاحظة وتحديد ووصف واستكشاف الظواهر المحيطة بنا بالدراسات العلمية والنظرية على حدٍ سواء . فالعلم منهج متكامل فعال يستخدم طرقاً دراسية منضبطة قائمة على الاختبار التجريبي للتدليل على صحة أو خطأ الفروض والنظريات فى تيار مستمر من النقد والتدقيق للوصول إلى ما هو أصح دون إدعاء امتلاك الحقيقة المطلقة . وتوظف نتائجه لفهم عالمنا وجعله مكاناً أفضل لنا إذا ما أحسنا استخدام هذه النتائج ، كما أننا ندفع الثمن للتوظيف السئ وهذه هى مسئوليتنا . والاهتمام بالعلم ، مرجعه إلى أننا نعيش فى عصر أصبح فيه العلم وسيلة مباشرة من وسائل الإنتاج وهو يتغلغل فى كل أمور حياتنا . والمجتمع المصرى كمجتمع نام يحتاج بالضرورة إلى العلم حاجته إلى الحياة .

وتعليم العلم هو نتاج «للخبرات الإنسانية المنتظمة» ويعتمد على المنهج العلمى والممارسة لهذه الخبرات ، والتي تواجه مخاطر الطبيعة وقضايا المجتمع بطريقة موضوعية مهتدياً بالشعار القائل « لا شئ يأتى من لا شئ » . ويحاول الإنسان عن طريق تعليم العلم أن يكون منهجاً لفهم الحياة بقصد تغييرها . وهو بذلك يسعى إلى الإجابة عن سؤالين : كيف ؟ ولماذا ؟ أى التعرف على العوامل التى تكون وراء هذه الظواهر وعلى القوانين التى تحكمها .

ومن سمات المجتمع المصرى ، أنه مجتمع قديم وأنه مجتمع مستمر. ونجد أن ظواهر التغيير الاجتماعى والمعرفى والثقافى والتخلف العلمى والتكنولوجيا من سماته كذلك. والملاحظ أن تراث المجتمع المصرى أو بعضه يتغير فى الوقت الحالى ، وأن بناءه الاجتماعى والمادى يتغيران كذلك . والأمثلة كثيرة نذكر منها الصراع بين تطبيق الأسلوب العلمى وتطبيق غيره من الأساليب التقليدية ، والصراع بين التعليم والأمية ، ووحدة التناقض بين المعايير الثقافية ، وضعف سلطان القواعد أو المعايير السلوكية فى بعض الأحيان . ونحن الآن ، فى حاجة ماسة إلى تعريفات جديدة متفق عليها لبعض المفاهيم الجديدة ، وما ينتج عنها من نتائج لمواجهة أهم التحديات التى يواجهها المجتمع المصرى ، وعلى رأسها قضايا العلم والتعليم والمعرفة .

والتحديات ، ليست فحسب تحديات عمليات الإنتاج القائمة على التطور العلمى والتكنولوجيا المتسارع ، ورفع مستوى المعيشة وإرساء التنظيم السياسى وغرس مبادئ الديمقراطية والحرية والعدل وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين ، وكذلك التقدم الثقافى الخارجى ومواجهة قضايا التغريب ومشاكل التحديث وما بعده ، بل هى أيضاً مرتبطة بخلق المناخ الثقافى الاجتماعى الذى فى ظله يمكن مواجهة كل هذه

التحديات. ومن أجل ذلك لابد من الاستعداد للتغيير إلى الأفضل من خلال وضوح الرؤية بفهم وإدراك . وهذا يعنى الثقة المتبادلة بالقادرين المخلصين من أبناء مصر الذين يعملون بكل جد ومدركين ظروف هذا التوقيت . لابد من تفجير الطاقات الكامنة لدى كل مصرى من أجل العمل القادر والبناء الواعى . هذا هو شرط وجودنا الإنسانى ، ويمكننا بذلك مواجهة التحديات فى سبيل الخير والتقدم المنشود .

ويعتبر التعليم من الناحية السياسية والاجتماعية هو الطريق الوحيد المشروع والأمن لأبناء الطبقات الفقيرة للارتقاء اجتماعياً ، فالتعليم الجيد هو أمل الأسرة المصرية فى مستقبل أفضل. وإنطلاقاً من إيمان القيادة السياسية فى مصر بأهمية التعليم وجهت الدولة كل جهودها خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين المنصرم ، للنهوض بمستوى التعليم فى مصر سواء التعليم العام فى المرحلة قبل الجامعية أو التعليم الجامعى والعالى والدراسات العليا ، فى ظل التقدم العلمى والتكنولوجى المتسارعين من حولنا . فالتعليم الجيد هو المحور الأساسى لأمننا القومى بمعناه الشامل فى الاقتصاد والسياسة ، وفى دعم الاستقرار والنمو والرخاء والارتقاء بالحياة الاجتماعية.

وخلال هذه الفترة ، تمت دراسات عديدة وعقدت المؤتمرات المتخصصة المتابعة من أجل وضع تخطيط شامل لخريطة التعليم فى مصر . واشترك العديد من الجهات التنفيذية ممثلة فى وزارات التربية والتعليم والتعليم العالى والجامعات ووزارة التنمية الإدارية ، وهيئات الحكم المحلى ، ووزارة العمل ، والمجالس القومية المتخصصة وكذلك منظمة اليونسكو . وقد نادى هذه الدراسات جميعها بضرورة تخصيص وتوفير الاستثمارات وتنمية الموارد التى يحتاجها هذا القطاع الحيوى فى حياتنا ، وقبول هذا التحدى الحضارى لأنه تحدى بقاء وجود .

وقضية التعليم لا ترتبط فقط بضرورة توفير الأبنية والمعامل والأجهزة التعليمية الحديثة ، بل ترتبط أساساً بالكيف والنوعية ، نوعية الخريجين - مناهج مطورة - مهارات الأساتذة والمعلمين . فنحن أمام تحدى ثورة المعلومات والتكنولوجيا فائقة الدقة التى غيرت أساليب الإنتاج وأنماطه ، ولا مكان لأحد فى العالم الجديد إلا لمن يملك علوم العصر وتكنولوجياته ، والطريق إلى ذلك هو التعليم والبحث العلمى بكل مراحله .

ويقاس تقدم أى مجتمع بثلاثة عناصر أساسية ، هى :

(أ) إجادة استخدام المواطن للحاسبات الإلكترونية .

(ب) إجادة بعض اللغات الأجنبية .

(ج) إطلاق الطاقات الإبداعية فى الإنسان .

وفى بلاد العالم ، تساهم الجامعات فى رقى الفكر وتقدم العلم وتنمية القيم الإنسانية وكذلك تزويد المجتمع بالمتخصصين والفنيين والخبراء فى مختلف المجالات وإعداد الإنسان المزود بأصول المعرفة وطرائق البحث المتقدمة والقيم الرفيعة ، إنه إنسان قادر على الإبداع والابتكار وصنع المستقبل تلك رسالة الجامعات وهدفها النبيل فى كل العصور . وبناء على ذلك تعتبر الجامعات طلائع مجتمعاتها ، وهى المنارات التى يهتدى بها لتحقيق التنمية والتقدم وغرس القيم السليمة فى وجدان الأجيال على مر العصور وعليها واجب التنوير والتثقيف .

وفى ظل المرحلة الحالية التى يمر بها المجتمع المصرى من إصلاح اقتصادى واجتماعى وسياسى واستكمال البنية التحتية بكل أمالها وآلامها ، تقود الجامعات المصرية مسيرة التغيير والتقدم فى إطار التنافسية العالمية العاتية ، تلك هى رسالتها الخالدة التى لا بد أن تدخل فيها فى شتى المجالات من أجل مواجهة الثورة العلمية والتكنولوجية التى تحتاج العالم .

ويعانى التعليم فى الجامعات المصرية من قصور ومشاكل عديدة ، لابد من مواجهتها بكل حسم ، وهى :

- ١ - علاقة الجامعة بالمجتمع .
- ٢ - تحديد الموارد وطرق الاستثمار .
- ٣ - تطوير المناهج ونظم الدراسة .
- ٤ - تطوير الهياكل الجامعية .
- ٥ - التوسع فى التعليم الجامعى .
- ٦ - تطوير المجالس الجامعية .
- ٧ - تطوير اللجان العلمية للترقيات .
- ٨ - نظم التعليم وأساليبه .
- ٩ - دعم المعامل والمكتبات .
- ١٠ - سياسة القبول فى الجامعات .
- ١١ - التعليم المفتوح والتعليم من بعد .
- ١٢ - إدخال علوم المستقبل .
- ١٣ - الرعاية الثقافية والفكرية للطلاب .
- ١٤ - تنمية العلاقات الثقافية والبعثات والتمثيل الثقافى بالخارج .
- ١٥ - رعاية أعضاء هيئة التدريس وأسرهم .

وفى قراءة تحليلية نقدية متأنية لدفتر أحوال الجامعات المصرية من خلال « باب أخبار الجامعات » الذى صدر فى ١٢/١٠/١٩٥٥ عن جريدة «الأخبار» المصرية بعد ثلاث سنوات من صدورها، ومنذ ذلك الوقت وحتى الآن، يطل هذا الباب دون انقطاع على القراء صباح كل يوم أربعاء من كل أسبوع ، وكان أول من تولى تحريره والإشراف عليه منذ صدوره الأستاذ المرحوم/ أحمد لطفى حسونة ، نائب رئيس تحرير الأخبار إلى أن انتقل إلى رحاب الله فى ١٥/١١/١٩٦٨ . وبعد وفاته انتقلت مسئولية تحرير هذا الباب إلى الأستاذ/ محمود عارف مساعد رئيس تحرير الأخبار ، وفى رحلة ممتدة على مدى ٣٢ عاماً ، تناول العديد من القضايا الجامعية والتعليمية والتربوية. وكانت رؤيته لتلك القضايا من منظور استراتيجى متكامل بهدف الإصلاح وتصحيح المسار للعملية التعليمية ، باعتبار أن التعليم هو الطريق الوحيد للتقدم من خلال رد الاعتبار للقائمين والمسؤولين على قيادته.

* * *

ومن خلال قراءتى لهذا الباب منذ عام ١٩٦٨ ، وحتى الآن تبين لى مدى التطور والنضج الفكرى المتبع فى تحريره وعرضه للقضايا الجامعية . وفى اعتقادى أن هذا التطور هو نتيجة معايشة المحرر المستمرة للحياة الجامعية واكتساب الخبرات من خلال الدخول فى مناقشات مع العديد من الأساتذة أعضاء هيئات التدريس بكافة تخصصاتهم واتجاهاتهم الفكرية والسياسية والاجتماعية . وكذلك الاحتكاك الخارجى والداخلى وحضوره ومشاركته الإيجابية فى المؤتمرات المتخصصة والقراءة المستمرة .

ولمحدودية المساحة التى يتحرك فيها المحرر اقتضت منه حرفة عالية لمعالجة القضايا الجامعية المهمة والخطيرة فى مثل هذه المساحة الصغيرة ، واستطاع المحرر أن يرتبط مع القراء من خلال إحدى قضايا التعليم التى يطرحها كل صباح أربعاء . وهذا بالطبع يحتاج إلى الإلمام الواعى والانتماء إلى قضايا الوطن دون خوف أو تردد أو مجاملة مخترفاً ثلاثية حاكمية فى كثير من أمورنا وهى الضغوط والمحسوبية والمصالح المتبادلة ؛ مما يفرض على الكاتب تحمل مسؤولية ما يكتب بما لها من مخاطر وأعباء فى مجتمع ، يسعى للاستجابة بتفكير بطئ نسبياً بالمقارنة بما يحدث فى الدول المتقدمة .

* * *

فى هذه الدراسة نستعرض أهم الموضوعات التى طرحها المحرر ، والتى تنقسم إلى أربعة أقسام رئيسية هى :

أولاً : التحام بالقضايا الميدانية التى ترصد الأداء الجامعى يومياً ، بهدف إبراز الإيجابيات والتصدى للسلبات وتنقية المناخ الجامعى .

ثانياً : عرض مقترحات من أجل تصحيح بعض الأوضاع القائمة من خلال المشاركة الفعالة للسادة الأساتذة أعضاء هيئة التدريس .

ثالثاً : معالجة القضايا الملحة لتطوير الأداء .

رابعاً : التخطيط لجامعة مصرية عصرية من منظور مستقبلى (جامعة المستقبل) .
مع الالتزام فى كل ذلك بموقف أخلاقى مستقيم ، يعترف به من يتفق ومن يختلف مع المحرر .

د. محمد زكى عويس

الأورمان - الجيزة

٢٢ رمضان ١٤٢١هـ

٢٠٠٠/١٢/١٨ م

كلمة من المحرر

الجامعة ليست تعليمًا فقط .. الجامعة رسالتها غرس قيم الانتماء وحب العطاء في نفوس الأجيال الجديدة .. والعطاء عمل جاد ، مخلص وأمين من أجل البناء والتعمير والتنمية وتحقيق التقدم والرقى وتوفير الحياة الكريمة لأبناء الوطن والمشاركة الإيجابية في بناء الحضارة الإنسانية عبر العصور .



لم يكن المشوار الذى سارت فيه « أخبار الجامعات » منذ مولدها فى ١٢ أكتوبر ١٩٥٥ ، لم يكن مفروشاً بالورود .. كان فيه الانتصار والانتظار .. فيه الإصرار على بلوغ الهدف المنشود . كان شعارها منذ لحظة الميلاد أن اختلاف الرأى لا يعطى لأحد الحق فى تجاهل أو وأد آراء الآخرين ، لذلك أصبحت «أخبار الجامعات» منذ لحظة الميلاد إلى يومنا هذا . وإلى أن يشاء الله نافذة يطل منها الجميع ، ساحة للرأى والرأى الآخر ، سواء من اتفق معنا فى الرأى أو اختلف .. ومن ثم أصبحت مساحة آمنة للاختلاف الشريف نعلمه لأجيالنا المتعاقبة منذ نعومة أظافرهم إلى أن يشبوا على الطوق ، فتتأصل فيهم القيم النظيفة ، فتتعزيز الحرية وترسخ الديمقراطية ، ويعظم قدر المسؤولية وأداء الواجب ، ويصبح الجميع شركاء فى بناء وطن عظيم .

لقد بنت « أخبار الجامعات » خطتها فى العمل ، على أساس أن التربية السليمة والتعليم المتميز هما الطريق الوحيد للتقدم والانتقال الآمن والمشروع بين فئات المجتمع إلى حياة اجتماعية أرقى وأفضل . ومن هنا كان التأكيد على أن العلم هو السلاح الوحيد الذى يستطيع به المصريون اجتياز ميادين التحدى لخدمة مصر ، وأن تصبح الجامعات المصرية بيوت خبرة فى كافة مجالات التخصص العلمية والتكنولوجية والمهنية ومركزاً للمعرفة ومسئولة عن إنتاجها فى أفضل حالاتها وليس مجرد خزانة معلومات .. فنتج الإنسان المثقف ، والمثقف هو المواطن الواعى بحركة مجتمعه ، وبحركة الكون من حوله .. أن تنتج المواطن الحر ، والحرية قيمة أساسية فى حياته . فإذا لم تفعل فإنها تكون شيئاً آخر . أن تنتج المواطن القادر على التعبير عن آماله وآلامه ، وطموحاته .. مواطن يتصدى للعبث والانحراف ، جامعات لها دور الريادة ودور الإبداع فى مجتمعتها ... جامعات تعيش عصرها وتتنبأ باحتياجات المستقبل ... جامعات توضع الحلول لمشكلات مجتمعتها للخروج من أزمتها .. يقود مسيرتها العلمية أساتذة يملكون آلية صنع القرار والإسهام بدور فاعل فى التطوير والتغيير ، تلك هى رسالة الأستاذية ، أعلى وأخلد الوظائف الجامعية .. وهذا يستلزم

وضع ضوابط تحمى وتصون الأستاذية ، دون إهدار لكرامتها أو خفض لمستواها .. وأن يعرف أستاذ الجامعة أن حياته ومستقبله داخل جدران الجامعة ، فالأستاذية ليست نهاية المطاف أو بداية لمرحلة من الكسل العلمى ، كما أنها ليست (الكوبرى) للعبور إلى خارج الجامعة حيث المناصب والوظائف العامة. إنما هى مرحلة جديدة من البحث والعطاء العلمى وحل مشكلات المجتمع ... مرحلة جديدة من الفكر الراقى والإبداع الخلاق بلا حدود .

* * *

لقد برز من خلال مسيرة « أخبار الجامعات » خمسة محاور أساسية ، كانت مثار اهتمام المشاركين :

* **المحور الأول :** الجامعة بين المؤسسة والرسالة . شملت خمسة عناصر : البحث العلمى فى الجامعة - مدرسة الدراسات العليا الوطنية ومسيرة خطة البعثات إلى جامعات الخارج لتأهيل المعيدى والمدرسين المساعدين للحصول على الدكتوراه فى التخصصات التى تحتاجها الجامعات وخطط التنمية - إيجابيات وسلبيات لجان الترقيات - المؤتمرات العلمية وحل مشكلات التنمية .

* **المحور الثانى :** صيغ غائبة على طريق الأستاذية ، تناولت منظومة إعداد وتكوين عضو هيئة التدريس - الإعازات - القيادات الجامعية بين الانتخاب والتعيين - تفرغ هيئات التدريس والقيادات الجامعية لإنجاح العملية العملية التعليمية والبحثية - الرعاية المفقودة لهيئات التدريس .

* **المحور الثالث :** تناولت قضايا جامعية ملحة منها التعليم قبل الجامعى - مكتب تنسيق القبول - الامتحانات - التعليم بجامعة الأزهر - الاستثناءات الجامعية - تدهور تعليم اللغة العربية ، والدعوة إلى إنشاء ديوان الترجمة .

* **المحور الرابع :** التقاليد الجامعية ، تناولت الآداب الجامعية المنشودة - السلبيات التى شابت سلوك بعض الجامعيين من قيادات وأعضاء هيئة التدريس - والوفاء وتكريم الرواد أحياء وأموات .

* **المحور الخامس :** الممارسات الطلابية داخل الجامعة ، شملت الاتحادات الطلابية بين الواقع والمأمول ، ومشروعية العمل السياسى داخل الجامعة - رعاية الطلاب وواقع الأنشطة الطلابية .

من أجل ذلك ... كانت دعوة « أخبار الجامعات » ، وعلى سبيل المثال لا الحصر إلى :

- إصلاح الأزهر والتعليم الأزهرى .
- إنقاذ اللغة العربية مما أصابها من تدهور .
- إنشاء ديوان الترجمة لنقل العلوم الحديثة إلى اللغة العربية ، لمواكبة التقدم العلمى والتكنولوجى العالمى .

• الحفاظ على مكتب تنسيق القبول بالجامعات والمعاهد العالية ، باعتباره الصيغة العادلة لتحقيق تكافؤ الفرص بين أبناء الوطن الواحد عند الالتحاق بالجامعات فى مجتمع تسربت إليه المحسوبية وأخوانها !

- احترام قدسية الجامعات .. عندما بدأت تقاليع الموضة ، تغزو الحرم الجامعى والمدرجات ، وينفس الحماس فى المواجهة والتصدى لكل ما هو غريب وغير مألوف ودخيل على حياتنا الجامعية ، تصدت «أخبار الجامعات» لظاهرة النقاب . وكشفنا غرابة هذا التوجه بين الطالبات .

وبقدر فزعنا من انتشار الملابس الكاشفة وانتشار التدخين فى الوسط الجامعى وانتشار النقاب ، كان فزعنا - كذلك - من العرى الأخلاقى المتمثل فى الأدب المكشوف الذى جرى تدريسه فى بعض أقسام كليات الآداب تحت دعاوى أدبية وفنية زائفة .

* ودعت « أخبار الجامعات » إلى قيام جامعات جديدة فى عدد من المحافظات ، لتوسيع قاعدة التعليم الجامعى ولخدمة مجتمعاتها المحلية وتطويرها ، فكانت دعوتها إلى إنشاء :

- جامعة جنوب الوادى لتكون إضافة إلى جامعة أسيوط لتعويض أبناء الصعيد عن سنوات الحرمان الطويل من التعليم الجامعى والعالى .
- جامعة سيناء بعد انتصار السادس من أكتوبر عام ١٩٧٣ ؛ لتعمير سيناء . بما يمثل هذا التعمير من تحقيق أهداف استراتيجية .
- استقلال فرعى جامعة القاهرة بالفيوم وبني سويف عن الجامعة الأم ، بعد أن تكاملت لهما مقومات الجامعة المستقلة .
- استقلال فرع جامعة الزقازيق بينها ، ليصبح جامعة مستقلة ، فهو أقدم فروع الجامعات حيث تنوعت كلياته وتكاملت .
- قيام جامعة البحيرة واستقلال كلياتها عن جامعة الاسكندرية .
- كانت « أخبار الجامعات » أول من دعت إلى انتخاب عمداء الكليات ، واستجيب لدعوتها فى القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٢ ، والفضل يرجع إلى

حماس د. أحمد شمس الدين الوكيل وزير التعليم العالى فى ذلك الوقت وقد أصيبت التجربة بانتكاسة أدت إلى إلغاء الانتخاب والعودة إلى نظام التعيين ، عندما تم تعديل جزئى لقانون الجامعات عام ١٩٩٤ .

- وأعطت « أخبار الجامعات » اهتماماً بالمعيدين والمدرسين المساعدين باعتبارهم نواة هيئات التدريس .
- تصدت « أخبار الجامعات » للاستثناءات عند الالتحاق بالجامعات . وكانت تمثل وصمة فى جبين التعليم الجامعى والعالى وفى جبين المجتمع . والتي ظلت عشرات السنين تهدر مبدأ تكافؤ الفرص بين الطلاب ، حيث كانت هناك بعض الفئات يتمتع أبنائها بحق الالتحاق بالكليات التي يريدونها دون التقيد بالحد الأدنى لمجموع الدرجات الذي وصل إليه القبول العادى ، وظلت « أخبار الجامعات » عند دعوتها بضرورة إلغائها ، حتى كلل الله جهودها بالنجاح عندما حكمت المحكمة الدستورية العليا بإلغائها لخطورتها على نسيج المجتمع وتماسكه . وكان هذا الحكم التاريخى تويجاً لدعوة « أخبار الجامعات » .
- دعت « أخبار الجامعات » إلى مواجهة مواطن الخلل فى الجامعات المصرية .. بعضها يعود إلى إفتقاد القدوة التى يقتدى بها شباب العاملين فى البحث العلمى ، حيث أصبح يتبوأ مكان الصدارة فى المناصب الجامعية كل من له نشاط فى مجالات أخرى غير المجال العلمى .. لذلك فقدت الأجيال الجديدة فى مراحل تطورها الطريق الجاد فى مدى قدرة الدولة على التمييز بين الصالح وغير الصالح ، مما دفع الكثير منهم إلى سلوك أيسر الطرق للحصول على المناصب القيادية أو الاستسلام أو الهجرة ..
- ومن مظاهر القصور أيضاً عدم وجود الوسائل الفعالة للثواب والعقاب ، أمام ظاهرة بدأت تنخر فى الكيان الجامعى .. ونعنى بها الدروس الخصوصية .. ولا شك أن أسوأ ما يواجه التعليم عامة ، والتعليم الجامعى خاصة هو انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية . بصورة تكاد تهدد حرمة التعليم وقديسته .

* * *

لم يكن اهتمامنا مقصوراً على مرحلة التعليم الجامعى والعالى .. بل لقد امتد ليعالج منظومة التعليم قبل الجامعى . باعتبارها المسئولة عن مد التعليم الجامعى

بالطلاب داعين إلى إصلاح شامل لنظام الثانوية العامة وتطوير التعليم الفني .
مؤكدین أن هذه المراحل تحتاج إلى الرعاية لخطورة دورها .

وعندما خفضت إحدى الحكومات سنة من سنوات الدراسة بالحلقة الابتدائية لتصبح خمس سنوات بدلاً من ست سنوات وكان ذلك عام ١٩٨٩ ، قلنا إن حصاد هذا التخفيض سيكون مرًا ، سيؤدي إلى مزيد من الأمية ، ومزيد من تكديس الفصول في جميع مراحل التعليم ، وستكون المشكلة حادة ، عندما تدق الدفعة المزدوجة في نهاية المرحلة الثانوية أبواب الجامعات وحدث ما توقعناه .. وأمام الحصاد المراضطرت الدولة عام ١٩٩٩ إلى إعادة الحلقة الابتدائية إلى سابق وضعها القديم ، وأصبحت الحلقة الابتدائية ست سنوات بدلاً من خمس سنوات . ولقد أكدنا أن أى نظام دراسي يراد إدخاله لابد أن يمر بفترة من التجريب ، على نطاق محدود ، يتم إخضاعه للتقييم المستمر لمعرفة مدى ملاءمته وصلاحيته وخلوه من السلبيات ، فإذا أثبتت التجربة نجاحًا يتم التعميم . وهذا ما تسير عليه الدول المتقدمة ، حيث يخضع كل أمر فيها للدراسة المتأنية والنظرة المستقبلية .. فالتجريب قبل التعميم مهم جدًا في القضايا المصيرية للوقاية من الشطط أو الوقوع في الزلل .

* * *

جامعة المستقبل ... ماهي؟:

عندما دخل العالم عصر الفضاء ، وتطورت العلوم تطورًا هائلًا .. واحتدم الصراع العلمي والتكنولوجي بين الدول المتقدمة .. كان لنا تساؤل :

* هل تملك الجامعات المصرية ، الإمكانيات والقدرات لمسايرة التقدم العلمي العالمي المتدفق والمتلاحق ، وأين تقف الجامعات المصرية من الثورة الصناعية الثالثة ، ثورة الحاسبات والتقنيات المتسارعة والمتصاعدة عالية الجودة ؟

* ما صورة جامعة المستقبل التي ننشدها لبلادنا ولأمتنا العربية .. جامعة تسهم بقدر كاف في تنمية المجتمعات المحلية زراعيًا وصناعيًا واقتصاديًا واجتماعيًا من منظور علمي وأخلاقي ؟!

لا شك أن الجامعات المصرية بوضعها الحالي تضم صفوة ممتازة من العلماء والباحثين يمكنها من مواجهة تحديات المستقبل بكفاءة وفاعلية ، تاريخها العريق يؤكد ذلك ، فقد استطاعت الجامعة الأم جامعة القاهرة ، خلال مسيرتها منذ إنشائها كجامعة أهلية عام ١٩٠٨ إلى أن أصبحت جامعة دولة ، حكومية التمويل ، عام ١٩٢٥ ، وحتى يومنا هذا ، استطاعت خلال هذه المسيرة ، مع الجامعات الإقليمية الجديدة ، أن تغير المجتمع ، وتأخذ بيده إلى التقدم والنمو في كافة المجالات . وما حققته الجامعات المصرية من إنجازات كبيرة يدفعنا إلى المطالبة بالمزيد من العطاء الإيجابي .. فجامعات الزمن الآتي ، ستصبح أهم من الجيوش ، فهو زمن المنافسات الحادة والجادة بين الشعوب في المجالات العلمية والتكنولوجية .

لقد تكونت لدينا قناعة ورؤية واضحة من خلال المناقشات وحوار الأفكار وتبادل الآراء أن جامعة المستقبل تعنى بالضرورة ، كما أجمع عليها المفكرون والمهتمون بقضايا التعليم والتنمية في مختلف مجالاتها : البشرية والاجتماعية والاقتصادية أن :

* جامعة المستقبل لن تكون صورة مكررة من جامعة التسعينيات ، فمهمتها أكبر من إنتاج الخريج النمطى لسوق العمل ، بل تتعداه إلى إنتاج الباحث العلمى ، والمفكر الاجتماعى والمبدع الحضارى ، والمشارك السياسى ، لذلك فالجامعات المصرية مطالبة وهى تستقبل العقد الجديد من القرن الحادى والعشرين ، بأن تستعد بأستاذ جديد ، وخريج جديد ، فالأستاذ هو محور كل تطوير ، كما أن التطوير عملية مستمرة ، وينبع من ذات الأستاذ .

* جامعة المستقبل التى نتطلع إليها . أن يتم الفصل بين الكادر المالى عن الألقاب العلمية التى لها قدسيته - الأمر الذى يدفع بعض اللجان العلمية إلى التساهل فى التقييم العلمى مراعاة لظروف بعض أعضاء هيئات التدريس ، مع أن مسؤولية التقييم تتطلب الوصول إلى عالمية المستوى العلمى فى شتى فروع المعرفة .

* جامعة المستقبل تصبح الأستاذية فيها فى المقام الأول من حيث التكريم المالى والمعنوى ، فكادر الجامعات الحالى جعل الأستاذية فى المرتبة الثالثة بعد رئيس الجامعة ونوابه وعمداء الكليات ... مع أن الأستاذية فى الجامعات المتقدمة هى أعلى الوظائف الجامعية والتى تتضاءل أمامها بقية الوظائف الإدارية . وامتدت التفرقة إلى المؤتمرات العلمية الدولية . وقسمت القواعد التى يجرى عليها العمل الأستاذة إلى فئات إختصت الفئة الأولى التى تشمل رئيس الجامعة ونواب رئيس الجامعة وعمداء الكليات بميزات حجبها عن بقية الفئات الأخرى من حيث بدلات السفر ورسم الاشتراك فى المؤتمرات .

* جامعة المستقبل تُعنى - كذلك - بتفريغ القيادات الجامعية للعمل الإدارى، بدءاً من رئيس الجامعة ، وانتهاء بالمعيد أو المدرس المساعد ، اللجنة الأولى لعضو هيئة التدريس ، وأن يعرف الجميع قيادات وهيئة تدريس أن مستقبلهم داخل الحرم الجامعى . وبذلك تصبح الأستاذية هدفاً أسمى ، وليست وسيلة أو جواز مرور للعبور إلى خارج الجامعة .

* جامعة المستقبل ، الأستاذ فيها لا يتخلف عن محاضراته ، اكتفاء ببيع مؤلفاته ، فالرسالة الحقيقية للجامعات ممثلة فى هيئة تدريسها هى معاشة الطلاب وتنمية العقلية العلمية بينهم ، خاصة وأن الكتاب الواحد لم يعد هو الأداة الوحيدة لشرح المادة العلمية ، فقد برزت وسائل جديدة لنقل المعرفة ، منها الأجهزة البصرية

والسمعية ومعامل اللغات ، والحاسبات الإلكترونية وشبكات الإنترنت ، وما قد يطرأ من جديد فى عالم الغد .

* جامعة المستقبل فى ظل التكنولوجيات الحديثة لا تعرف الكتاب المقرر . كما هو واقع الآن فى حياتنا الجامعية . فهو لا يزال حتى الآن سيد العملية التعليمية وهو عماد الحفظ والتلقين ، وكثير منه يوزع على الطلاب على أجزاء طوال وقت الدراسة وربما أثناء الامتحانات .. المهم أن يكون الطالب قد دفع ثمنه مقدماً .

* جامعة المستقبل تُعنى بالدرجة الأولى بمواجهة فوضى التأليف وتفصيل المقررات طبقاً لاهتمامات القائمين بالتدريس ، وتعمل على مواجهة انتشار ظاهرة المذكرات وضحالتها .

* جامعة المستقبل تقوم على التوصيف الجيد للطلاب والخريج ، وقياس جديد للتقييم والامتحانات ، ففى عالم متغير ، لا مكان فيه إلا للقادرين على التعلم والإبداع . وأفضل مؤسسات التعليم هى التى تعلم طلابها كيف يتعلمون وكيف يدعون .

* جامعة المستقبل ، تكمن قوتها فى هيئة تدريسها ، فبإمكانها أن تجعل منها مكاناً عظيماً للتقدم العلمى والتكنولوجى ، بما تقدمه لاجتماعها من فكر مستنير وعلم نافع وسلوك كريم .

* جامعة المستقبل هى التى تخرص على أن تظل مركزاً متميزاً للتعليم والتفوق العلمى ، بما تضمه من الخطط والبرامج التى تمكنها من السير نحو المستقبل بأقدام ثابتة ورؤى واضحة ، وتحرص على مراجعة مناهجها بصفة مستمرة ، وتسقط من تخصصاتها ما لم يعد يتماشى مع ما يحدث من تقدم علمى ، وهى تعنى تماماً أن سنوات الدراسة مهمة جداً فى حياة الطالب ، فهى التى تحدد مستقبله وشكل تفكيره.

* جامعة المستقبل هى التى تبذل غاية جهدها فى إعداد عضو هيئة التدريس - الإعداد الجيد بدءاً من المعيد والمدرس المساعد ، وصولاً إلى الأستاذ المتميز ، عماد كل تقدم ودعامة كل تطوير .

* جامعة المستقبل هى التى تجعل الموهبة والابتكار أساس التعيين والترقى فى سلك هيئة التدريس ، ويتم شغل الوظائف بها عن طريق الإعلان لاختيار أفضل العناصر من أصحاب البحوث المتميزة ، وتحرص على بقاء عضو هيئة التدريس فى عمله ما دام محافظاً على مستواه وأهليته لشغل الوظيفة . ولا تتوانى عن إقصاء كل

من لا يثبت جدارة ، ولا يأتي بجديد فى تخصصه فالأقدمية ليس لها مكان فى شغل الوظائف العلمية . وتعمل على بتر كل عضو ارتكب جريمة السرقة العلمية والسطو على إبداعات الآخرين ، وأهدر القيم الأخلاقية والتقاليد الجامعية .

* جامعة المستقبل فى سعيها للاحتفاظ بتفوقها العلمى تعمل على تحديد معلومات عضو هيئة التدريس بإنشاء مراكز لتنمية قدراته علمياً وتربوياً وإدارياً ، بحيث ينخرط الجميع فى برامج تدريب وورش عمل تتحول بتفاعلها إلى ملتقى للتخصصات المختلفة ، أو ما يسمى بالتخصصات البينية التى تخدم أكثر من تخصص ، يتبادلون المعلومات والخبرات بعد أن انقضى زمن انغلاق ذوى التخصص الواحد على أنفسهم ، فنحن نعيش فى عالم متغير ، تتسارع فيه ثورات علمية ، تندفق من خلالها المعلومات ، وتتضاعف المعرفة بما أدى إلى حدوث ثورة تكنولوجية وثورة اتصالات ، وثورة إلكترونيات ، التى أفرزت كمّاً هائلاً من العلم لا يستطيع أن يستوعبه عقل بشر - وأعضاء هيئة التدريس الذين لا يستطيعون التفاعل مع هذه الثورات ، إنما يحكمون على أنفسهم وعلى جامعاتهم ، وعلى مستقبل أمتهم بالتخلف ، فالمستقبل هو ثمرة ما نفعله ، وما لا نفعله .

* إذا استطعنا أن نحقق كل هذا ، سوف يكون لنا مكان فى المستقبل ، وإلا أصبحت الجامعات فى مصر شيئاً من الماضى ، مكانها متاحف التاريخ ، أو تصبح كالدinاصورات المنقرضة .

* * *

وبعد ...

يقتضى واجب الوفاء ، الاعتراف بفضل الأستاذ المرحوم أحمد لطفى حسونة نائب رئيس تحرير الأخبار ، أول من تولى تحرير باب «أخبار الجامعات» منذ لحظة الميلاد يوم ١٢ أكتوبر ١٩٥٥ إلى أن انتقل إلى رحمة الله عام ١٩٦٨ ... فإليه يرجع الفضل فى وضع خطة عمل ناجحة لتحقيق رسالة «أخبار الجامعات» .

لقد كان الراحل العزيز يؤمن برسالة الجامعة الكبرى ودورها الجليل فى بناء المجتمع ودعمه بالعلم الراسخ والثقافة الواسعة والمعرفة البصيرة .

وكان أول المنادين باستقلال الجامعات وإلى تطوير المناهج الدراسية وأول من اقترح إنشاء (بنك الطلبة) فى منتصف الستينات من القرن العشرين ، وظل يكتب مطالباً به حتى أصبحت الفكرة حقيقة واقعة ، وقام البنك بدور كبير فى مساعدة الطلاب غير القادرين الذين يعجزون عن إكمال التعليم الجامعى لأسباب اقتصادية .

وكان صاحب غيرة صادقة على كرامة الأستاذ الجامعى ، وفى نفس الوقت

يطالب الأستاذ أن يؤدي واجبه العلمى والتربوى بضمير أستاذ الجامعة ، الذى لا يليق أن تعلقه رقابة ، أعلى من رقابة ضميره على نفسه وعمله .

وكان يؤمن بالتطوير فى مجالات البحث العلمى والمعرفة ، يؤمن بأن العلم يجب أن يكون فى خدمة المجتمع ، ومن أجل هذا الغرض النبيل ، نادى بضرورة إيجاد كليات جديدة فى المحافظات تنبع من احتياجات هذه الأقاليم ، على أن تنشأ هذه الكليات فى المواقع التى ينتشر فيها النشاط الغالب ، حتى يستفيد التطبيق من العلم المتخصص .

وكان شعاره أن الصدق فضيلة عظيمة ، وأفضل الفضائل أن تكون صادقاً مع نفسك لأنك إذا صدقت نفسك ، فأنت تصدق الناس . وصدقك مع الناس تكون قد عشت لهم أكثر مما تعيش لنفسك .

* * *

وآخرًا وليس أخيراً ... نقول أن ما تحقق «لأخبار الجامعات» من إنجازات نعتز بها فى مسيرة التنوير والتثقيف ، هو أولاً وأخيراً توفيق من الله سبحانه وتعالى .. عليه توكلنا وبه نستعين .

محمود عارف

الدقى ٢٠٠٠/١٢/١٨

حوار مع المحرر

فى سبيل الإعداد لهذه الكراسة ، حاولت الاقتراب من فكر المحرر بالتواصل الشخصى المباشر بعيداً عن الأوراق المكتوبة أو المنشورة . وأجريت معه حواراً امتد لعدة جلسات ، ناقشنا فيها كيفية معالجة القضايا الجامعية ، وكذلك افتاحه على جميع الأطراف المشتركة والمسئولة عن العملية التعليمية من صناع قرار وأساتذة وعاملين وطلاب . وحرصت على أن أضع خلاصة هذه اللقاءات فى مطلع الكراسة قبل القيام بمعالجة ما طرح فى باب « أخبار الجامعات » من قضايا ومناقشات .

• فى البداية ، قلت للمحرر بصفتك مسئولاً عن باب « أخبار الجامعات » لأكثر من ربع قرن من الزمان تواصلت « أخبار الجامعات » مع السادة وزراء التعليم والتعلم العالى والبحث العلمى ، وكذلك مع رؤساء الجامعات المتعاقبين ، فما نتاج هذا التواصل وطرح قضايا الجامعات والتعليم ، من قبل الصحافة كسلطة رابعة فى المجتمع ؟

أجاب محدثى : على مدى ربع قرن تطرح « أخبار الجامعات » القضايا والمقترحات وتحاور السادة الوزراء وجميع المسؤولين ، وتعيد التكرار لأنه فى الحقيقة لا توجد لدينا استراتيجية عامة تحدد لنا : ماذا نريد من التعليم ؟ هل المطلوب من الجامعة أن تعد خريجاً ليصبح موظفاً عمومياً ، أم تعد خريجاً مفكراً ومبدعاً ويتعلم ذاتياً . واستطرد قائلاً ، كل وزير يأتى يكون متحمساً ويطالب بتطوير التعليم ، وتعدد المؤتمرات لمناقشة قضايا التعليم . وترصد الميزانيات وتتنوع أوراق العمل وحقيقة هذه الأوراق التى تسمى أبحاثاً تقدم فقط لأغراض الترقية . وبعد المؤتمر ينتهى كل شىء . فى يوم قلت يا ريت نعمل حاجة مفيدة ، وندعو لعقد مؤتمر نطلق عليه : مؤتمر المؤتمرات ، ونضع أمام المؤتمرين جميع التوصيات التى اتخذت فى المؤتمرات السابقة على مدى عشرين عاماً مثلاً ولم تنفذ !! ونحاول أن نجد إجابة : لماذا لم تنفذ هذه التوصيات ؟ لأنه ليس من المعقول أن تكون هناك مشكلة وتظل بلا حل لسنوات طويلة ثم نعود بعد ذلك نتحدث عن التطوير ثم لا يحدث أى تطوير ثم نعود نتحدث عن التطوير.

• وتوجهت بسؤال عن طبيعة القضايا التى تطرح فى باب « أخبار الجامعات » خاصة أنها قضايا مكررة وتشخيصية ولا تقدم حلولاً حقيقية !؟
أجاب المحرر : إن باب « أخبار الجامعات » يطرح المشكلة للمناقشة وصولاً لحل ، والقرار بعد ذلك لمتخذى القرار وجهات التنفيذ .

• لاحظنا عند قراءة الباب أنه منذ عام ١٩٧٤ وحتى عام ١٩٨٦ وجهت

الدعوة لإصلاح الجامعة ؟ وحتى الآن ما زالت الجامعة المصرية فى حاجة ماسة للإصلاح ؟ مما يؤكد أن هناك خللاً فى المنظومة التعليمية .. ونظام الامتحانات وتكدر الطلاب... إلخ .

أجاب المحرر : هناك بالطبع ربط بين الإصلاح الجامعى والموارد المالية ، ونعاود طرح المشكلة من جديد ... المشكلة أننا فى مصر نعيد الحديث ورفع الشعارات ونتكلم كثيراً ، لكن لا توجد خطوات إيجابية نحو التطبيق ، الحل ينفذ ببطء شديد.

• سؤال : ماذا عن موضوع « استقلال الجامعة » الذى نادى به « أخبار الجامعات » منذ عام ١٩٦٩ وحتى ١٩٩٠ م ؟

فى رأينا أن استقلال الجامعة يبدأ من استقلال الأقسام العلمية ؛ لأن مجلس القسم هو الوحدة الأساسية لإدارة الجامعة ، ثم بعد ذلك يأتى الحديث عن تدبير الموارد والشئون الإدارية ... إلخ .

• سؤال : نادى « أخبار الجامعات » بضرورة انتخاب العمداء ورؤساء الجامعات ، كيف يتم ذلك فى ظل وجود شللية الأساتذة ؟ وهى التى تتحكم فى مجالس الأقسام ؟

يقول المحرر : عندما نضع قواعد واضحة وأن نحدد مدة العمادة بأربع سنوات ، كما أن العمادة لا تعنى تحقيق المكاسب لفرد أو مجموعة أفراد . ولنا أن نتصور ، كيف نعلم أولادنا أهمية المشاركة السياسية وكيفية الاختيار الصحيح ، بينما الأساتذة غير قادرين على اختيار ممثليهم الاختيار السليم ، «وفاقد الشيء لا يعطيه» . فإذا طلبت من الأستاذ تربية الأجيال لابد أولاً أن يكون قدوة .

• سؤال : أنت لا تستطيع الإصلاح إلا إذا بترت العضو الفاسد بالطبع بعد تحقيق موضوعى وعادل . ونحن نتحدث عن قضايا تخص الجامعة مثل السرقات العلمية ، ما هو رأيك ؟

يقول المحرر : بالطبع نحن نطالب بالبر حتى يكون السارق عبرة للآخرين ، إلا أن الأمر عندما يعرض على رئيس الجامعة ، لا يأخذ موقفاً حاسماً ، وتسمع تبريرات رديئة تارة ... ، يقال إن المناخ العام لا يشجع على اتخاذ مثل هذا القرار الحاد .. ولابد من المواءمة الاجتماعية والسياسية .. ثم نراه ينادى بتخفيف العقوبات !

هذا الأمر يعطى فرصة للتقليد تحت دعاوى غريبة مثل البلد كلها فاسدة، والجامعة لا تختلف عن الشارع العام . هذا التبرير والتعميم أمر مرفوض فالجامعة يجب أن تكون القدوة والريادة لكل عمل مفيد وسلوك كريم .

• سؤال : ماذا يكسب الأستاذ من « البكش » العلمى ؟ هل بغرض الترقية أم من أجل الحصول على جائزة ؟

يقول المحرر : بالطبع الأستاذ السارق يأخذ جهد غيره ويحتل موقعا ليس مؤهلا له . الجميع يعلم بذلك « فالحلال بين والحرام بين » . ولن ينصلح حال الجامعات إلا بتر العناصر الفاسدة التى تسلت إليها فى غفلة من الزمن . ونحن ننادى بعدم أحقية الأساتذة سارقى الأبحاث فى المناصب القيادية أو الذين تمت ترقيتهم بطريقة إدارية . هذه الترقيات تأتى نتيجة لضغوط أو تقارير أمنية فالترقيات الإدارية هى البداية الحقيقية للتدهور العلمى . ولذلك فإننا نشاهد تسرب أعداد كبيرة من هؤلاء إلى الجامعة . يجب عدم أحقية سارق الأبحاث من دخول اللجان العلمية أو أخذ مناصب قيادية .

• سؤال : ما رأيك فى ظاهرة الدروس الخصوصية ؟

يقول المحرر : الأساتذة يعرفون من يعطى الدروس الخاصة من عدمه . ولكن السؤال لماذا يلجأ عضو هيئة التدريس إلى الدروس الخصوصية ؟ لأنه يحتاج إلى المال لكى يعيش .

أولاً لابد أن نطالب الدولة بتوفير الحياة الكريمة لأستاذ الجامعة ، ثم نحاسبه إذا قصر فى عمله أو أعطى دروساً خصوصية .

بالطبع نحن لا نريد أن نعلق الجرس فى رقبة الدولة . وظيفة الجامعة هى التعليم والبحث العلمى وخدمة المجتمع . ومن خلال ما تقدمه الجامعة فى مجال خدمة المجتمع يمكنها أن تجلب أموالاً كثيرة تصلح من أحوال أعضاء هيئة التدريس بها بدلاً من أن ننتظر إعانة الدولة فقط .

• سؤال : ماذا تقدم الصحافة كسلطة رابعة تعبر عن نبض الشارع المصرى لمعالجة القضايا الجامعية ؟

يقول المحرر : الصحافة تربط الفكر الجامعى بالرأى العام ، فالجامعة مؤهلة أن تقوم بالتنوير والتثقيف بما تضم من كوادر علمية وفكرية . فإذا صلح التعليم صلح المجتمع ؛ لأن الجامعة تخرج القاضى والصحفى والمحامى والمحاسب والمعلم والمهندس والباحث والمبدع والمفكر ... إلخ ، هى مصنع بشرى . وعلى أعضاء هيئة التدريس بالجامعة أن يعطوا القدرة للمجتمع .

• سؤال : ولكن هناك اتهامات من القيادات الجامعية لرجال الصحافة ؟

يقول المحرر : الإتهام ناتج عن سوء فهم لرسالة الصحافة . بعض المسئولين يريد

من الصحافة أن تكون بوقاً تمجد أعماله وأفعاله بغير حق ، فإن لم تفعل تكون قد خرجت عن جادة الصواب وتكال الاتهامات للصحفيين ... صحيح أن هناك من يعمل فى بلاط صاحبة الجلالة الصحافة ، وله ممارسات خاطئة تكاد تصل إلى حد الخطيئة ولكن التعميم أسلوب غير علمى وحكم ظالم ، حتى الآن وبعد ٨٠ سنة منذ إنشاء أول جامعة مصرية وانتشار الجامعات الحكومية والخاصة والمعاهد العالية فى ربوع الوطن ، ما زال المجتمع يفكر بطريقة غير علمية . فالمجتمع العلمى يجعل الموضوعية أساس المناقشة والحوار والتسامح الفكرى . وللأسف الجامعات المصرية لا تستطيع حتى الآن خلق هذا المنهج العلمى . وتطبق بدلاً منه مبدأ : من ليس معى فهو ضدى !! بينما نرى فى الجامعات الغربية أن هناك اتفاقاً عاماً حول القضايا الأساسية فتراهم لا يختلفون حول معنى الديمقراطية والممارسة والحرية وموقف كل فرد منها. أما هنا فى مصر ونحن فى مطلع القرن الحادى والعشرين ، نتساءل متى تصبح مجتمعاً حراً ديمقراطياً ؟ بل ولا نعرف بالضبط حدود الحرية !! هل مفهومها أن نخرج فى مظاهرات ونقوم بتكسير الممتلكات العامة والخاصة ؟؟ بالطبع ، الجامعات قصرت فى تكوين المواطن الصالح ، وللإنصاف لا نحمل الجامعات هذه المسئولية ، بل إن التعليم كله مسئول عن هذا بدءاً من مرحلة الحضانه و انتهاء بالمرحلة الجامعية .

• سؤال : هل هناك توجهات من الدولة تحدد العلاقة بين الصحافة والجامعة؟ وهل هناك خطوط حمراء لا ينبغى تخطيها ؟!

يقول المحرر : يسأل فى هذا القائمون على أمر الجامعات ، إذا كانت لديهم توجهات حكومية تقول لهم لا تصلحوا من أحوال الجامعات .

كإعلامى أنقل صورة صادقة وأمينه لما يريده المجتمع من الجامعة وماذا تريده الجامعة من المجتمع ؛ أى إن دور رجل الإعلام دور تنويرى . فالإعلام ليس جهة تنفيذية ، فالسلطة فى أيدى القيادات الجامعية . لا توجد أى توجهات ، قد تختلف وجهات النظر ولكن الهدف واحد . نحن نطالب الجامعة أن تأخذ المواقف الصحيحة ، وتؤدى رسالتها وتقوم بتكوين الإنسان الكفاء القادر وجعله قادراً على إنتاج الإبداع والمعرفة . فالجامعات أهم من الجيوش ، فالجامعة تنتج المعرفة أما الجيوش فتستخدم تلك المعارف .

ومنذ صدور باب «أخبار الجامعات» كان هدفها الالتحام بالقضايا الميدانية عن طريق :

١ - إظهار الإيجابيات والسلبيات وتقديم الحلول للمشكلات .

٢ - تقديم رؤى للمستقبل تتجاوز الماضى والحاضر .

واعتمدنا على المتابعة المستمرة دون أن نتخلى عن الخط المستقيم أو التعامل مع الواقع أو التخلي عن بعض الأمور .. فالجامعة هي قاطرة المجتمع نحو التقدم .

فى الماضى القريب كان المجتمع المصرى يعانى من ثلاثية الفقر والمرض والجهل، اليوم أضيفت ثلاثية أخرى هى الضغوط والمحسوبية والمصالح المشتركة . الثلاثية الأولى تركت فينا آثاراً خطيرة أما الثانية فأخطارها أبشع من الفقر والمرض والجهل . فالضغوط تعنى أخذ توجهات من الأجهزة العليا ، فأستاذ الجامعة يجب أن يكون القرار قراره ويده !!

والمحسوبية تعنى المجاملة - ناس تأخذ درجات وترقيات دون استحقاق علمى ، أما المصالح المشتركة فهى لغة العصر السائد .

بالإضافة إلى كل ذلك انتشار ثقافة الخرافة وما تؤديه من تخلف الفكر . العالم كله يدير مجتمعه بالموضوعية وعلى أسس الإدارة العلمية وتحقيق الجودة الشاملة فى كل شئ فى مجالات الزراعة والصناعة والفكر . والعالم يعرف نوعين من الإدارة هما:

أ) إدارة الأزمات ، للخروج منها والتغلب على مشاكلها .

ب) والإدارة بالأزمات ، بمعنى ضخ - كل فترة زمنية - مشكلة معيشية تصبح محور تفكيرنا لكى نبحث لها عن حل مثل أزمة السكر ، أزمة الدولار ، أزمة اللحم ، أزمة السيولة ، أزمة السحابة السوداء ... إلخ . أزمة تسلمنا لأزمة .

وكأننا ندير المجتمع بالأزمات ، لكى ينشغل الناس عن قضايا التطوير والتنمية .

ويستطرد المحرر قائلاً : اقترحت تكوين لجنة من الحكماء ينص عليها فى القانون الخامس للجامعات الذى يجرى إعداده الآن يكون أعضاؤها من أصحاب العقول المستنيرة تدرس حال الجامعات المصرية وتقرن بينها وبين الجامعات فى الخارج، وتحدد أسباب القصور واقتراح الحلول الإيجابية .

• سؤال : عنى الباب بعلاقة الجامعة بالمجتمع ، حدثنا عن هذا المحور .

يقول المحرر : رسالة الجامعة الأساسية هى : التعليم - والبحث العلمى - وخدمة المجتمع . دور الجامعة واضح فى التعليم والبحث العلمى ، أما دور الجامعة فى خدمة المجتمع والبيئة التى تعيش فيها كان غير واضح تماماً . وحتى يكون المجتمع الجامعى منظماً - دارت مناقشات حول مهام ومسئوليات وعمل نائب رئيس الجامعة لخدمة البيئة وتنمية المجتمع بجانب النائبين الآخرين : شئون التعليم والطلاب والدراسات العليا والبحوث .

الجامعة كمركز للفكر وبيت خبرة تستطيع أن تخدم مجتمعها في مجالات الاستشارات القانونية والتجارية والعلمية والصناعية والهندسية وصيانة وإصلاح الأجهزة العلمية .. إلى آخره . كانت البداية غير واضحة وصراع بين نواب رئيس الجامعة على الاختصاصات ، حتى صدر توضيح كامل لمهمة النائب الثالث ، ومن الأسباب التي جعلتني أطرح هذا الموضوع للمناقشة هو تعدد الآراء . البعض قال ليس بالضرورة وجود نائب ثالث لأنه ليس له دور فعلى - البعض الآخر كان رأيه أن النائب الثالث له دور حقيقى - وفى النهاية انتصر الرأى الآخر حتى يكون للجامعة دور إيجابى لخدمة المجتمع وتقديم خبرتها فى كافة التخصصات .

• سؤال : ما رؤيتك لكيفية قيام الجامعة بتسويق خدماتها للمجتمع ؟

الجامعة بدأت فى تكوين الوحدات ذات الطابع الخاص بالكليات المختلفة - حتى تكون همزة الوصل بين الجامعة والمجتمع . فهل هذه الوحدات تقدم خدمات حقيقية بالقدر المرجو منها لا أعتقد.. فعندما عقد مؤتمر تسويق الخدمات الجامعية الذى نظمه المجلس الأعلى للجامعات منذ سنوات .. أخذ المؤتمر توصيات عظيمة من أجل أن تقوم الجامعات بدور ريادى لخدمة المجتمع - إلا أن هذه التوصيات تحولت إلى لجنة من نواب رئيس كل جامعة لخدمة البيئة وتنمية المجتمع ولم تطبق حتى الآن .

• سؤال : ما العلاقة بين الجامعة والصناعة ؟

يقول المحرر : أنا أؤمن بضرورة توطين التكنولوجيا ، وإلا ستظل مصر مستوردة لها . فالعلم ليس له وطن أما التكنولوجيا لها منشأ - تكنولوجيا يابانية أو ألمانية أو أمريكية إلى آخره . الجامعة لها دور علمى وتكنولوجى ، ولابد من أن يكون هناك ارتباط بين الجامعات المصرية والصناعة ، حتى تكون لنا تكنولوجيا مصرية . والمسئول عن ذلك بالطبع وزارة البحث العلمى . عندما زرت ألمانيا ، علمت بوجود مجلس مشترك بين الجامعة والصناعة ، فالجامعة تقدم الفكر والإبداع ويتم الربط بين الفكر ورجال الصناعة .

• سؤال : كيف نخرج من هذه الدائرة ؟

يقول المحرر : أولاً رجال الصناعة والمستثمرون بل المجتمع سوف يدفعون الثمن غالباً خاصة بعد تطبيق قواعد التجارة العالمية وحقوق الملكية الفكرية - والواقع أن جامعاتنا لا تستطيع عرض نفسها بطريقة جادة. والوحدات الخاصة لا تعمل فى إطار منظم كوحدة واحدة وروح الفريق . إن وراء إنشاء الوحدات الخاصة فرد نشيط واحد - من بعده يسقط العمل !! لابد أن نعطي لهذه الوحدات دوراً حقيقياً أكثر تحرراً فى الإدارة وتخليق الكوادر العلمية والفنية . لا يمكن أن نتصور أن نمده هذه

الوحدات بالأجهزة الحديثة باهظة التكاليف ، ثم لا تقدم أى خدمة وتتوقف الأجهزة عن العمل وتحتاج إلى صيانة غير متوفرة - تصبح هذه الوحدات الخاصة عبئاً على الجامعة ، والمسئولية تقع على القائمين على هذه الوحدات ، ويجب تصحيح الوضع القائم .

إننى أؤمن أن الجامعات مليئة بالكفاءات . وإذا لم تولد كل جامعة كفاءات علمية وفنية - يكون من الأفضل أن تغلق أبوابها . لا بد أن نعود لروح الفريق فى العمل الجامعى ونعد أجيالاً متجددة من الكوادر - جيل أول وثانى وثالث ... إلخ .

• سؤال : لم تهمل «أخبار الجامعات» أهمية التعليم الفنى فى حياة المجتمعات ما تجربة الباب فى هذا المجال ؟

يقول المحرر : التعليم الفنى هو أساس تقدم أى مجتمع - ولكى يكون عندنا تعليم فنى متقدم لا بد من الاهتمام به اهتماماً يليق بدوره المهم فى تنمية المجتمع ، ولكن للأسف اهتمامنا بالتعليم الفنى فى مصر يأتى فى الدرجة العاشرة . لا نملك الكوادر الفنية للتدريب والأجهزة متهاكة .

ونحن الآن أمام مشكلة كبيرة تسببت فى إهدار الاستثمارات خاصة فى مجال الأجهزة الإلكترونية حتى البسيطة منها ، لا توجد لدينا مراكز لصيانة أجهزة الراديو والتلفزيون ، والموجود فى السوق المصرى غير مؤهل للقيام بأعمال الصيانة - وهذا يكلف العميل أموالاً دون داع .

لقد أصبحنا سوقاً استهلاكياً لتصريف منتجات الدول الصناعية فقط ، لا بد من الاهتمام بالتعليم الفنى حتى أحمى ثروة هائلة من الأجهزة الفنية بالمدارس والجامعات والمستشفيات والمصانع والسيارات ... إلى آخره وتقدر بمليارات الجنيهات . فإذا لم نخرج الفنى المدرب سنظل سوقاً استهلاكياً لمنتجات الدول الصناعية .

التعليم الفنى هو الوسيلة الوحيدة للتقدم حتى تتمكن من توطين التكنولوجيا، وهذا يتأتى عن طريق تدريب الخبراء بالخارج ، كما فعل محمد على فى بداية عصر النهضة المصرية .

• سؤال : ما رؤيتك للتعليم المفتوح والتعليم عن بعد كقناة أخرى وفرصة ثانية للمراغبين فى التعليم ؟

يقول المحرر : التعليم المفتوح ليس بديلاً عن التعليم النظامى كما يفهمه البعض . فهو يعطى الفرصة لمن فاتهم قطار التعليم لكى يستزيدوا من العلم ومن السلبات ،

عدم وجود قيادات جامعية تستطيع أن تقدم تعليمًا مفتوحاً بالمعنى العالمى .. فالتعليم النظامى قناة تعليمية والتعليم المفتوح والتعليم من بعد قناة أخرى .

التعليم المفتوح لابد أن يستند إلى خطط علمية موضوعية ولا يقصد به أن يكون سوقاً لبيع الكتب - لابد أن يقدم علماً حقيقياً ، وتلك هى البداية الحقيقية لنجاح البرامج الدراسية الجديدة .

* * *